

# مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة 1514

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء 6 آب/أغسطس 2019، الساعة 10/10

الرئيس: السيد دونغ تشي دونغ ..... (فييت نام)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17074(A)



\* 1 9 1 7 0 7 4 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1514 لمؤتمر نزع السلاح. المندوبون الأفاضل، قبل الشروع في عملنا اليوم، أود أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووفد الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وأسراً ضحايا حادثتي إطلاق النار الجماعي اللتين وقعتا نهاية الأسبوع الماضي في تكساس وأوهايو.

وأود أن أحيطكم علماً، زملائي الأعضاء، برسالة مؤرخة 15 تموز/يوليو 2019 موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، يبلغني فيها عن عزمه تعيين السيدة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أمينةً عامةً لمؤتمر نزع السلاح.

وقد التمسْتُ موافقة المؤتمر ولم أتلَقْ أي اعتراض من أي عضو من أعضاء المؤتمر حتى نهاية أعمال يوم أمس، 5 آب/أغسطس. ولذلك، وقعتُ رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2019 موجهة للأمين العام أنطونيو غوتيريش أبلغته فيها بأن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح موافقة على اعتزام تعيين السيدة فالوفايا أمينةً عامةً لمؤتمر نزع السلاح، وهي التي تعمل أيضاً ممثلة شخصية له، وفقاً للفقرة 13 من النظام الداخلي للمؤتمر.

زملائي الأعضاء، أعترزم، على النحو المشار إليه سابقاً، مواصلة المناقشات التي بدأت الأسبوع الماضي بشأن الوثيقة CD/WP.621. وفي أعقاب تبادل الآراء المفيد مع العديد من الحاضرين منكم أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت صباح أمس، أجرينا مراجعة شاملة للمشروع وأصدرنا الوثيقة CD/WP.621/Rev.1 في صيغة نص مسبق وطلبت من الأمانة تعميم نسخة منها. وإنني مدرك أنه قد لا تكون أتاحت لكم فرصة التشاور مع عواصمكم بشأن هذه الوثيقة وتلقي تعقيبات أو تعليمات منها. ومع ذلك، أود أن أعنتم فرصة انعقاد هذه الجلسة العامة لأعرض عليكم العناصر الرئيسية لهذه الوثيقة.

أولاً، أُعيدت تسمية هذه الوثيقة "مشروع قرار بشأن عناصر يمكن إدراجها في برنامج عمل". وبُيِّنَ ذلك المناقشات والمشاورات التي أجريناها في الأيام الأخيرة - أي المناقشات والمشاورات التي دارت في المؤتمر بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في برنامج عمل مقبل. ومجدونا الأمل في أن يفضي توافق الآراء الممكن الذي تم التوصل إليه بشأن عناصر مشروع القرار هذه إلى تمهيد الطريق أمام العمل المزمع القيام به في العام المقبل. وفي هذا الصدد، أضفنا فقرة جديدة إلى الديباجة، هي الفقرة 7، لخدمة هذا الهدف. كما سعينا إلى تعزيز صياغة الفقرة 7 الجديدة والفقرة 9 من الديباجة.

ثانياً، تصبح الفقرة 11، الناتجة عن دمج فقرتي المشروع الأول 10 و 11، فقرة جديدة. ونرى أن الفقرة الجديدة ستراعي مختلف وجهات النظر وضرورة أن تكون الوثيقة بسيطة ولكن متوازنة وشاملة وأن تعكس جميع العناصر الأساسية المبيّنة في النظام الداخلي، الذي اعتمده جميع أعضاء المؤتمر منذ أمد بعيد. وأعتقد، مثل العديد من الأعضاء، أنه، على نحو ما ورد بوضوح في ورقة العمل الجيدة للغاية التي قدمتها هولندا، إذا كان بإمكاننا العودة إلى الوراء، والنظر عن كثب إلى النظام الداخلي، والعمل استناداً إلى مبادئ المؤتمر الأساسية، سنكون قادرين على كسر الجمود الذي دام أكثر من عشرين عاماً حتى الآن.

ثالثاً، عمدنا إلى توضيح الفقرة 12 بشأن دور الرئيس في عمل الهيئات الفرعية، ومهمته الرئيسية الممكنة وتسمية المنسقين. وقد أحدث هذا التغيير وفقاً لوجهات النظر التي أبدتها بعض البلدان، والتي نرى أنها وجيهة.

زملائي الكرام، إنني متأكد من أننا نتشاطر جميعاً الهدف المشترك المتمثل في إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على الجمود الذي اعتري المؤتمر طوال عقدين من الزمن. وقد طُرح العديد من الأفكار؛ وبُذِلَ المزيد من الجهود في السنوات الأخيرة. إنني واقعي ولكنني لم أفقد الأمل في إمكانية

النظر بعين إيجابية في مشروع القرار بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في برنامج عمل واعتماد هذا المشروع، لأن هذا القرار سيتيح لنا بالتأكيد فكرة واضحة عن خطة العمل والجدول الزمني وسيسمح بتعزيز العمل الفعال والمتوازن بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، استناداً إلى مبادئه ومهامه المتفق عليها أصلاً. ويمكن أن تعالج مناقشة أي مسألة من المسائل التي تهم أحد الأطراف معالجة سليمة بمجرد أن نتفق على هذه الوثيقة ونمضي إلى الخطوات التالية، مثل الجدول السادس للأنشطة، وبرنامج العمل، وإنشاء هيئات فرعية، دون المساس بعمل الرؤساء المقبلين.

وقبل فتح الباب للمداخلات، أدعو مجدداً جميع أعضاء المؤتمر إلى دعم الجهود المشتركة التي يبذلها العديد من الحاضرين في هذه القاعة، بمن في ذلك من سبقونا، للإسهام إيجاباً في أعمال المؤتمر، لصالح المؤتمر ومهامه النبيلة.

وأفترح أن تجري المناقشة بشأن مشروع القرار هذا في إطار غير رسمي، ولكن قبل الشروع في ذلك، أود أن أسأل إذا كان هناك من يود طلب الكلمة. أرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب الكلمة.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً، سيدي الرئيس. أود أن أتلو على أسماع الحاضرين بياناً مؤرخاً 2 آب/أغسطس 2019، صادراً عن وزير الخارجية بومبيو بشأن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

في 2 شباط/فبراير 2019، قدمت الولايات المتحدة إشعاراً بانسحابها في غضون ستة أشهر من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بسبب استمرار الاتحاد الروسي في انتهاك المعاهدة. وإن انسحاب الولايات المتحدة عملاً بالمادة الخامسة عشرة من المعاهدة يدخل اليوم حيز النفاذ لأن روسيا تخلفت عن العودة إلى الامتثال التام والقابل للتحقق للمعاهدة، بتدمير منظومتها للقذائف غير الممتثلة - منظومة SSC-8 أو 9M729 للقذائف التي تطلق من الأرض، والقذائف الانسيابية المتوسطة المدى.

وروسيا هي وحدها المسؤولة عن انهيار المعاهدة. فقد قامت منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير بتطوير قذائفها غير الممتثلة وإنتاجها وإخضاعها لاختبارات الطيران، ونشرت الآن كتائب متعددة منها. وأعربت الولايات المتحدة عن قلقها لروسيا للمرة الأولى في عام 2013. ومن ثم قابلت روسيا بالرفض، بصورة منهجية، كافة الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة على مدار ست سنوات سعياً إلى عودة روسيا إلى الامتثال. وبتأييد تام من حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خلصت الولايات المتحدة إلى أن روسيا في حالة خرق مادي للمعاهدة، ومن ثم علّقت التزاماتها بموجب المعاهدة. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، أتاحت الولايات المتحدة لروسيا فرصة أخيرة لتصحيح عدم امتثالها. ولكن على نحو ما تصرف لسنوات عديدة، اختارت روسيا الإبقاء على قذائفها غير الممتثلة بدلاً من العودة إلى الامتثال لالتزاماتها التعاقدية.

إن الولايات المتحدة لن تبقى طرفاً في معاهدة تعتمد روسيا انتهاكها. ذلك أن عدم امتثال روسيا للمعاهدة يُعزّز المصالح العليا للولايات المتحدة للخطر، لأن تطوير روسيا ونشرها لمنظومة القذائف، في انتهاك للمعاهدة، يُمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا. وتقدر الولايات المتحدة حق التقدير التعاون الراسخ والتصميم الذي أبداه الحلفاء في الناتو في رددهم على انتهاكات روسيا.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحديد الأسلحة الفعال الذي يعزز أمن حلفائها وشركائها، ويكون قابلاً للتحقق وواجب النفاذ، ويشمل الشركاء الذين يضطلعون بمسؤولية الامتثال لالتزاماتهم. وقد كلف الرئيس ترامب هذه الإدارة بالبدء بفصل جديد من خلال السعي إلى دخول حقبة جديدة من تحديد الأسلحة تتجاوز المعاهدات الثنائية التي أبرمت في الماضي. وللمضي قدماً، تدعو الولايات المتحدة روسيا والصين إلى الانضمام إلينا في هذه الفرصة السانحة لتحقيق نتائج أمنية حقيقية لدولنا وللعالم بأسره.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، على الرغم من تحذيراتنا المتكررة، بدأت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أخيراً مناوراتهما العسكرية المشتركة التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُعد ذلك إنكاراً صريحاً وانتهاكاً سافراً للبيان المشترك الصادر في 12 حزيران/يونيو عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وللإعلانات المشتركة الصادرة عن الكوريتين في العام الماضي، إذ تمثل جميعها اتفاقات لإقامة علاقات جديدة وإرساء سلام راسخ ودائم في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى الرغم من أن سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تلجأ إلى شتى الحيل لتبرير هذه المناورات العسكرية، فإنها لا تستطيع إخفاء أو تمويه الطابع العدواني لهذه المناورات بأي شكل من الأشكال. وقد أُجريت المناورات العسكرية المشتركة التي أطلق عليها اسم "عدسة التركيز" في كوريا الجنوبية في عام 1954، بعد إبرام اتفاق الهدنة بعام. ومنذ ذلك الحين، تجري المناورات العسكرية المشتركة سنوياً على مدى السنوات الـ 65 الماضية استعداداً لحرب عدوانية شديدة وهجوم استباقي مفاجئ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والأخطر من ذلك هو أن الولايات المتحدة تُوجج التوتر العسكري، مستهدفة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بنشر كمية كبيرة من أحدث معداتها العسكرية الهجومية في كوريا الجنوبية، في تجاهل لالتزامها بتعليق المناورات العسكرية المشتركة الذي تعهدت به على مستوى القمة في مناسبات مثل قمة سنغافورة وقمة بانمونجوم الأخيرة. وحتى بعد قمة سنغافورة، دأبت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على إجراء مختلف المناورات الحربية العدوانية التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل المناورات المشتركة لقوات مشاة البحرية، وتحالف 1-19، والتدريبات الجوية المشتركة، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. بل ذهبت الولايات المتحدة حتى إلى إجراء تجربة لاعتراض قذائفنا التسيارية العابرة للقارات كما أجرت تجربة إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات Minuteman III وقذائف تسيارية Trident II D-5 تُطلق من الغواصات.

كما أن الولايات المتحدة بيّنت بوضوح في تقريرها عن سياسة الردع النووي معارضتها لـ "عدم المبادأة باستعمال" الأسلحة النووية ضد بلدي ولم تتردد في فضح نفورها منا بوسم بلدي بأنه دولة مارقة وناشرة للتكنولوجيا النووية والأسلحة الكيميائية والقذائف التسيارية.

وفي الآونة الأخيرة، أُحضرت طائرات شبح مقاتلة F-35A إلى كوريا الجنوبية، ودخلت الغواصة الاستراتيجية الأمريكية/أوكلاهوما سيتي التي تعمل بالطاقة النووية ميناء بوسان، في كوريا الجنوبية. كما أن الولايات المتحدة تمضي قدماً في خططها لنشر طائرات استطلاع بدون طيار تحلق على ارتفاع عالٍ من طراز غلوبال هوك في كوريا الجنوبية. وكل هذه المستجدات تسيء إلينا بشدة. وثبتت هذه الوقائع أن سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تفتقر إلى الإرادة السياسية لتنفيذ

البيانات المشتركة التي تعهدت فيها بالارتقاء بالعلاقات الثنائية وتظهر أنها لا تزال على موقفها الثابت المتمثل في اعتبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدواً لها.

وبما أن الأعمال العسكرية العدائية للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية قد وصلت إلى مستوى خطير، فقد أصدر الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بياناً يدينها ويندد بها بشدة. وبيّن المتحدث الرسمي أيضاً بوضوح الموقف الرئيسي التالي: أولاً، إن سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لن تكون قادرة، في أي ظرف كان، على تجنب تحمل مسؤوليتها عن إرغام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ تدابير مضادة للقضاء على التهديدات المحتملة والمباشرة التي تواجه أمنها القومي.

وقد سبق أن حذرنا مرات عديدة من أن المناورات العسكرية المشتركة ستحول دون إحراز تقدم في العلاقات مع كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وقد يدفعا ذلك أيضاً إلى إعادة النظر في الخطوات الرئيسية التي اتخذناها حتى الآن. ولا يوجد قانون يلزم بلدي وحده بالالتزام بتعهدات تنصرف عنها الأطراف الأخرى بكامل إرادتها. ولما كانت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدعيان في كل مناسبة أن المناورات العسكرية المشتركة هي ذات طابع دفاعي وأنها تمثل عنصراً أساسياً للجهازية القتالية، وما إلى ذلك، فقد نجد أنفسنا مضطرين إلى تطوير واختبار ونشر الوسائل المادية القوية اللازمة لمنظومة دفاعنا الوطني.

ثانياً، بالرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ثابتة في تصميمها على حل المسألة عن طريق الحوار، فإن الزخم فيما يتعلق بالحوار سيتلاشى شيئاً فشيئاً ما دامت الأعمال العسكرية العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة. إذ إن الوضع السائد يخفف من رغبتنا في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إلى حد كبير ويؤثر في آفاق الحوار المنشود في المستقبل. ومن الواضح تماماً أن من غير الممكن أن نتوقع حواراً بناءً في الوقت الذي تستمر فيه مناورات حربية تستهدف الشريك في الحوار. كما أنه لا حاجة إلى إجراء حوار عقيم ومضن مع أولئك الذين ليس لديهم حس التواصل. إن سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تتحدث عن إقامة حوار، ولكن لدى جلوسها إلى طاولة الحوار، تراها تشحذ سيفاً للإضرار بنا. وإذا كان ذلك هو ما يسمى نجحاً ابتكارياً وقدرة إبداعية يتجاوز الحس السليم، فسنضطر إلى التماس مسار جديد، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

**الرئيس:** أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا.

**السيد غابرييلز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لك، سيدي الرئيس. لقد طلب وفد بلدي الكلمة ليقدم ورقة عملنا المعنونة "العودة إلى الأساس - برنامج العمل"، التي عممتها الأمانة بالأمس، وقُدمت في شكل وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وقد تفضلت، سيدي الرئيس، بالإشارة إليها في كلمتك التمهيدية.

ويمكن القول، في ضوء الوضع الراهن، إننا وصلنا إلى طريق مسدود حين يتعلق الأمر بتنظيم أعمالنا في المؤتمر. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، ترى هولندا أن من المفيد أن نعود أدرجنا معاً خطوة خطوة لنندرك ما أوصلنا إلى هذا الوضع، والأهم من ذلك، لنتلمس السبيل الذي يُمكننا من المضي قدماً. ونتوخى من ورقة عملنا أن تسهم في هذا المسعى المشترك للمضي قدماً بالمؤتمر من خلال النظر بعين ناقدة إلى تنظيم أعمالنا.

السيد الرئيس، تناقش ورقة العمل هذه فكرة مفادها أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يعود إلى أصوله وإلى تنظيم أعماله على أساس صيغة برنامج العمل المتوخاة في النظام الداخلي والمعمول بها في

السنوات الخمس عشرة الأولى من إنشائه. فخلال تلك الفترة، كان برنامج العمل يُستخدم مجرد أداة تخطيط يُبيّن فيها الوقت المخصص لكل بند من بنود جدول الأعمال المحدد للدورة المقبلة. وكانت القرارات الخاصة بإنشاء هيئات فرعية - المهام الموكلة إلى كل منها - تُتخذ على نحو منفصل عن القرار الخاص ببرنامج العمل.

ولا يتضمن النظام الداخلي ما يرد في المقترحات المطروحة حالياً بشأن برنامج العمل من ربط بين إنشاء هيئات فرعية وبرنامج العمل. فلا المادة 28 (التي تتناول برنامج العمل) ولا المادتان 23 و24 (بشأن إنشاء الهيئات الفرعية) يحيل بعضها إلى بعض. وعلاوة على ذلك، يوجد تباين واضح في التعبير المستخدم في تلك المواد، إذ تتضمن المادة 28 لفظ "يضع"، وهو ما يشير إلى أن برنامج العمل شرط، خلافاً للتعبير الوارد في المادة 23، التي تنص على ما يلي: "يجوز للمؤتمر إنشاء هيئات فرعية... كلما استصوب ذلك من أجل فعالية أدائه لوظائفه"، وهو ما يشير إلى أن إنشاء هيئات فرعية أمر اختياري.

وفضلاً عن ذلك، لا تحدد المادة 28 سوى شرطين لبرنامج العمل يقتضيان (1) أن يستند هذا البرنامج إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح و(2) أن يتضمن جدولاً زمنياً للأنشطة. ومن ثم، يُقصد من برنامج العمل أن يكون أداة تخطيط لتنظيم أعمال المؤتمر، وهو الغرض من وضع برنامج عمل في معظم منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف، إن لم يكن في جميعها.

السيد الرئيس، تشير الأدلة التاريخية أيضاً إلى أن الأسلوب الأجدى لتنظيم أعمالنا يتمثل في نهج يتحقق بمقتضاه فصل برنامج العمل عن القرار بشأن الهيئات الفرعية. وكما يتضح من الجدول الوارد في المرفق الأول بورقة عملنا، نجح المؤتمر، في العقدين الأولين من وجوده، في إنشاء هيئة فرعية أو أكثر من هيئة، سنوياً، على نحو منفصل عن برنامج العمل. وكان لدى العديد من هذه الهيئات الفرعية تفويض للتفاوض، وقامت هيئات فرعية منشأة على نحو منفصل في المؤتمر بالتفاوض بشأن معاهدتين.

ويتباين ذلك تبايناً صارخاً مع ما أخذ به في العقدين الماضيين، حيث جرى تركيز الجهود على جمع برنامج العمل مع الجدول الزمني المحدد للأنشطة وإنشاء هيئات فرعية. وهذا الربط بين برنامج العمل وإنشاء هيئات فرعية - بما في ذلك تحديد المهام الموكلة إلى كل منها - قد جعل من برنامج العمل عقبة إجرائية حالت دون أن يعالج المؤتمر المسائل الجوهرية في جدول أعماله.

ووفقاً لهذه الاعتبارات تقترح هولندا العودة إلى الممارسة المعروفة والمجدية المتمثلة في استخدام برنامج العمل كأداة تخطيط للجلسات العامة للدورة المقبلة وعدم ربطه بإنشاء الهيئات الفرعية، الذي يتعين البت فيه في قرار منفصل. وينبغي أن يقيّد برنامج العمل هذا بنص النظام الداخلي وألا يُضمّن من ثم سوى جدول أنشطة الدورة بناءً على جدول الأعمال المتفق عليه. ويرد مثال على مثل هذا النهج في المرفق الثاني بورقة عملنا، التي تستند إلى برامج عمل دورة عام 1990 وجدول الأعمال الحالي.

وسيتيح اتباع هذا النهج تمكين مؤتمر نزع السلاح من التركيز مجدداً خلال جلساته العامة على جوهر جدول أعماله. وينبغي أن يتناول المؤتمر في هذه الجلسات جوهر بند جدول الأعمال قيد النظر بهدف إطلاق المفاوضات. وعند إحراز تقدم كافٍ بشأن أحد بنود جدول الأعمال أو أحد المواضيع المحددة التي يغطيها، يمكن للمؤتمر بعدئذٍ إنشاء هيئة فرعية بشأن ذلك الموضوع، في حين يتواصل العمل بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى في إطار برنامج العمل.

ومن المزايا الإضافية لهذا النهج أنه يوفر لجميع الوفود، بما في ذلك الرئاسة الدورية، خطة واضحة تتيح لجميع الوفود وقتاً كافياً لإعداد وتيسير مشاركة عواصمها وتقديم ورقات العمل وغيرها من المقترحات.

السيد الرئيس، أود التأكيد، في الختام، على ثلاثة أمور: أولاً، إن فصل برنامج العمل عن إنشاء الهيئات الفرعية يتماشى تماماً مع النظام الداخلي القائم. ثانياً، يقدم هذا النهج طريقة عملية للمضي قدماً، ثبت نجاحها في الماضي. ثالثاً، يتيح هذا النهج للمؤتمر التركيز على جوهر جدول أعماله بدلاً من التركيز على المسائل الإجرائية التي أعاققت تقدمه لفترة طويلة جداً. لذلك، نشجع جميع الوفود على دراسة ورقة العمل وتطلع إلى مجمل تعقيباتها واقتراحاتها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير هولندا على بيانه وعلى ورقة العمل المعروضة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية ممارسةً لحق الرد.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، يسعدني أن أتناول الكلمة، لكنني أعتقد أن هناك لافتات أخرى قد رُفعت قبل أن أرفع لافتتي الثانية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** في البداية، وباسم البعثة الروسية والاتحاد الروسي، أود أن أعرب عن خالص التعازي لوفد الولايات المتحدة والشعب الأمريكي بأكمله لحادثتي ولايتي تكساس وأوهايو المأسويتين، اللتين أسفرتا عن سقوط عدد من الأبرياء. وإننا نتعاطف مع أصدقاء الضحايا وأسرتهم. والشعب الروسي يشعر بالألم التي أصابهم. وهذا ليس مجرد كلام، فنحن مررنا بتجربة مريرة تجعلنا نشعر بالألم والمعاناة الناجمين عن مثل هذه الجرائم اللاإنسانية، التي لا يوجد أي مبرر لها.

وروسيا، بوصفها بلداً تعرض مراراً لهجمات إرهابية، تدين إدانة قاطعة الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما. ونبقى ملتزمين بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة التهديد الناجم عن الإرهاب.

أما فيما يخص جلسة اليوم، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الوفد الروسي أعرب باستمرار عن تأييده الرأي الذي يفيد، في هذه المرحلة، بأن مهمتنا في مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تتمثل في الاتفاق على برنامج عمل، وهو شرط أساسي للبدء في مفاوضات في إطار المؤتمر، وفقاً للولاية المنوطة به. وتبعاً لذلك، يتعين على الرؤساء، بالإضافة إلى قيامهم بتنظيم دراسة متعمقة لبنود جدول الأعمال وتشجيع الوفود على المشاركة في تبادل وجهات النظر المثيرة للاهتمام - وهي أنشطة ذات أهمية واضحة - التركيز في المقام الأول على هذه المهمة الأساسية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الرئاسة الفيتنامية في هذا الصدد وتؤيد النهج ذا المسارين الذي تتبعه.

وكان لدينا عدد من الاقتراحات بشأن المسودة الأولية التي قدمها السفير دونغ، وأطلعناه عليها، ونحن على استعداد لمواصلة العمل على نحو بناء، بما في ذلك بشأن مشروع محدث، بعد أن يخضع للدراسة في موسكو. كما نعتبر أن ورقة العمل التي قدمها وفد هولندا مهمة ونحن على استعداد لمراجعتها في أعمالنا المقبلة.

وأشارت أصوات في هذه القاعة إلى أنه من غير المفيد، إن لم يكن عديم الجدوى، العمل بشأن مشروع برنامج العمل في وقت يناهز نهاية دورة المؤتمر. وليس في اعتقادنا أن هذا هو النهج الصحيح. لقد أضعنا هذا العام، لعدد من الأسباب، للأسف، وقتاً ثميناً كان من الممكن الاستفادة منه للتوصل إلى حل توفيقى بشأن برنامج العمل. ومع ذلك، إذا تمكنا، قبل نهاية الدورة، على الأقل من إعداد إطار أو وضع مجموعة من الاعتبارات التي يمكن مراعاتها عند إعداد مشروع برنامج العمل في المستقبل، نكون قد حققنا أثراً عملياً لمبدأ ضمان الاستمرارية بين الرئاسة من دورة إلى أخرى. وقد جرى التطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب في المؤتمر مؤخراً - ولسبب وجيه.

إن اتخاذ قرار بهذا المعنى من شأنه إرساء أساس متين لدورة عام 2020 وتمكينها من الانطلاق في جو جدي وبناء، مع محاولات للاتفاق على برنامج عمل لا يبدأ من الصفر بل على أساس رؤية تتمثل في كيفية المضي قدماً. ومن جانبنا، نحن على استعداد للمشاركة في تعاون وثيق مع جميع الوفود والرئاسات لتحقيق تلك الغاية.

زملائي الأفاضل، أود أيضاً أن أمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة وسفير الولايات المتحدة، روبرت وود. لقد ألقى باللوم على روسيا بلا أساس فيما يتعلق بانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتقويض هذا الصك، الذي يتسم بالأهمية للأمن الأوروبي والدولي. والاتحاد الروسي، الذي يرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات الموجهة إليه في هذا الشأن، أوضح مراراً وتكراراً وعلى مختلف المستويات موقفه من هذه المسألة وواقع الحالة المحيطة بالمعاهدة.

أما الجهود المكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة لتفكيك الهيكل الكامل للاتفاقات الحديثة العهد الخاصة بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي فهي واضحة جلية. والولايات المتحدة ما فتئت تبذل تلك الجهود ليس اليوم أو بالأمس فحسب، بل أيضاً على مدى عدة سنوات. وبالاستناد إلى منطق الولايات المتحدة، كان على الاتحاد الروسي أن ينسحب من المعاهدة في عام 1999، مع الانتهاكات الأولى للمعاهدة من جانب الولايات المتحدة، والتي ارتبطت باستخدام مركبات مقاتلة مسيرة من دون طيار تندرج ضمن تعريف القذائف الأرضية المتوسطة والقصيرة المدى التي كانت محظورة بموجب المعاهدة. ولكن على مدى عشر سنوات - أكرر، عشر سنوات! - حاول الاتحاد الروسي مرة تلو الأخرى إقناع الولايات المتحدة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لمعالجة دواعي القلق.

وعوضاً عن ذلك، أطلقت الولايات المتحدة حملة لتصوير الاتحاد الروسي طرفاً غير مسؤول في المعاهدة. وفي 2 آب/أغسطس 2019، وفي خضم القلق الناجمة عن هذه الحملة، أنهت الولايات المتحدة المهمة التي بدأتها قبل بضع سنوات - وهي إلغاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وباتخاذ هذه الخطوة، تفتح الولايات المتحدة فصلاً جديداً في تاريخ البشرية. غير أن هذا الفصل الجديد لا يرتبط إطلاقاً بتحديد الأسلحة أو نزع السلاح النووي أو بفرض قيود على الترسانات الاستراتيجية، إنما يرتبط ببدء سباق تسلح جديد فيما يتعلق بالقذائف والأسلحة النووية والتدهور الحاد في الوضع الأمني وتآكل الثقة بين البلدان. ويتضح ذلك من خلال التصريحات الأخيرة التي أدلى بها جون بولتون، مستشار الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة، ومايك بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة، الذي لم يعلن انسحاب بلده من المعاهدة فحسب، بل أعرب أيضاً عن إحجام حكومة الولايات المتحدة الحالية عن تجديد المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية، وهو الاتفاق الوحيد المتبقي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة النووية.

منذ أيام، اتهمني السفير وود باستخدام أساليب الدعاية السوفياتية. ولن أقول أي شيء مماثل بشأن بيان السفير وود. فالقيام بذلك لا هو سديد ولا مفيد. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أمر واحد: إنه لأمر رمزي أن تقع الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة والتصريحات التي أدلت بها في الأيام القليلة الماضية عشية يوم 6 آب/أغسطس التاريخي، عندما أصبحت الولايات المتحدة، في مدينة هيروشيفا، أول بلد يستخدم سلاحاً نووياً ضد مدنيين. ويبدو أن تلك الرمزية تُظهر النوايا الحقيقية للولايات المتحدة فيما يتعلق بحفظ الأمن وتوطيد السلم الدولي والاستقرار العالمي.

ولا بد من القول، للأسف، إننا وجدنا أنفسنا جميعاً، منذ 2 آب/أغسطس، في وضع عالمي جديد وغير آمن. وتقع المسؤولية الكاملة عن عواقب الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة في هذا المجال مباشرة على عاتق الحكومة الحالية للولايات المتحدة.

إن الاتحاد الروسي يبقى ملتزماً بأهداف المشاركة في حوار يتسم بالثقة، بشأن جميع المسائل المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي، وهو على استعداد للتعاون مع جميع البلدان المهتمة بهدف مواصلة تقليص حجم الترسانات النووية، وجعلها تحت السيطرة، وبلوغ الهدف المشترك الذي صاغته، بالمناسبة، حكومة الولايات المتحدة السابقة، المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً، السيد الرئيس. آخذ الكلمة مجرد الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. اسمحوا لي فقط أن أوضح تماماً أن الولايات المتحدة لا تُحرض على الضغط العسكري. إن الولايات المتحدة ملتزمة بإخلاء كوريا الشمالية من السلاح النووي، على نحو ما اتفق عليه الرئيسان كيم وترامب في أول اجتماع قمة لهما في سنغافورة العام الماضي. ونحن نتطلع باهتمام كبير إلى العودة إلى المناقشات مع الشمال بغية تنفيذ الرؤية التي أسس لها في تلك القمة الرئيسان ترامب وكيم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** السيد الرئيس، إن الوفد الصيني ينضم إليك وإلى أعضاء المؤتمر في الإعراب عن تعازيه لضحايا حادثي إطلاق النار الجماعي اللتين وقعتا حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وتبيّن هذه الأعمال أن الإرهاب والأيدولوجية المتطرفة لا يزالان يمثلان عاملين من العوامل الرئيسية التي تهدد الأمن الدولي والوطني والاستقرار الاجتماعي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي ذلك أهمية كبيرة. ويجب على جميع البلدان أن تبذل جهودها الخاصة لحماية أمنها وسلامة شعوبها واستقرارها الاجتماعي، وفقاً لأوضاعها المختلفة.

السيد الرئيس، لقد شاركنا وتعاوننا بفعالية، على مدى الأيام القليلة الماضية، في مزيد من المناقشات بشأن برنامج عمل المؤتمر، التي عُقدت في ظل قيادتك. وتلقينا أيضاً آخر نص تفضلت بتعميمه ووثيقة العمل التي قدمها وفد هولندا. وسننظر بعناية في هاتين الوثيقتين الجديدتين. وقُبيل بدء الاجتماع، تحدثنا أيضاً بشأن هذه المسائل في دردشة مع الزملاء هنا. وقلت لزملائي إن المؤتمر لم يضطلع بأي عمل جوهري منذ أكثر من 20 عاماً، ولكن ليس من الإنصاف عزو هذا الجمود إلى المؤتمر نفسه أو إلى نظامه الداخلي أو حتى إلى الإرادة السياسية لأعضائه. وبالطبع، يمكننا مناقشة ما إذا كان لدى المؤتمر، بوصفه آلية متعددة الأطراف، مجال لإجراء مزيد من التحسينات. ومع ذلك، يجب أن نضع دوماً في الحسبان ما يمكن أن يضطلع به المؤتمر وما نوع التقدم الذي يمكن أن يحرزه. وأخشى أن يكون الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد هو الوضع السياسي والأمني الدولي خارج هذه القاعة. ويمكن القول إن الوضع السياسي والأمني الدولي، منذ أكثر من 20 عاماً وحتى الآن، في هذه المرحلة الجديدة والحرجة، كان له أثر أكبر أهمية على فعالية المؤتمر وحتى على جميع آليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف.

وإذا أخذت الكلمة اليوم، فلأغتنم أيضاً هذه الفرصة لأطلعكم جميعاً على وجهات نظر الصين بشأن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. إذ يعرب الوفد الصيني عن أسفه العميق لإصرار الولايات المتحدة على الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية

المتوسطة المدى على الرغم من معارضة المجتمع الدولي. وهو يعارض ذلك بشدة. ومنذ إعلان الولايات المتحدة الرسمي انسحابها، في 2 آب/أغسطس، أعلن مسؤولون كبار في وزارة الدفاع الأمريكية علانية أن الولايات المتحدة ستسعى إلى استئناف تطوير ونشر القذائف المتوسطة المدى. وذلك يُبين بوضوح أن انسحاب هذا البلد من المعاهدة هو مناورة أخرى قامت بها الولايات المتحدة لمواصلة تصرفاتها الأحادية وتجاهل التزاماتها الدولية. ويتمثل غرضها الحقيقي في التحلل من الالتزامات والسعي إلى تحقيق ميزة عسكرية واستراتيجية أحادية الجانب. وإذا اعتمدت الولايات المتحدة هذا التدبير غير المسؤول الأحادي الجانب، فإنه سيؤثر تأثيراً خطيراً على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، ويزيد من حدة التوترات في العلاقات الدولية، ويقوّض الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين القوى العظمى، ويعطل عمليات نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية على الصعيد الدولي، ويهدد السلم والأمن في المناطق المعنية. وتشاطر الصين الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي قلقهم العميق إزاء هذه المستجدات السلبية.

وتشير الصين إلى أن الولايات المتحدة، بانسحابها من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أعلنت أن حقبة نزع السلاح النووي الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي قد انتهت، وأثارت مرة أخرى مسألة مشاركة الصين في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وأعربت الصين في مناسبات عديدة عن موقفها بشأن هذه المسألة. ويتمثل الهدف الوحيد للموقف الذي تدعو إليه الولايات المتحدة في تحويل الانتباه الدولي. ولا تعتزم الصين المشاركة في هذه المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة النووية، ولن تفعل ذلك. وفي الأسبوع الماضي، عندما قدمت الكتاب الأبيض المعنون "الدفاع الوطني للصين في العصر الجديد" لأعضاء المؤتمر، عرضت مرة أخرى استراتيجية الصين وسياساتها النووية. وتتسم استراتيجية الصين النووية الخاصة بالدفاع عن النفس بشفافية تامة؛ فالصين تتبع سياسة نووية ذات مسؤولية عالية، وترسانتها النووية محدودة للغاية من حيث حجمها وهي لا تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولم يسبق للصين أن دخلت في سباق تسلح نووي مع أي بلد في الماضي؛ وهي لن تفعل ذلك لا الآن ولا في المستقبل.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة احترازه من العواقب الخطيرة لانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومنع الولايات المتحدة، تحت أي ذريعة كانت، من التهرب من مسؤوليتها الخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وإننا نحث الولايات المتحدة على ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال التي تضر بالمصالح الأمنية للبلدان الأخرى، والاضطلاع بالمسؤوليات الدولية بوصفها قوة عظمى، وحماية السلم والأمن الدوليين والإقليميين وفقاً لما يملكه الضمير. إنه نداء مشترك من المجتمع الدولي.

وإننا ندعم ونشجع مواصلة الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الاستراتيجي ونزع السلاح النووي الثنائي وتمديد المعاهدة الجديدة المبرمة بين البلدين بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وإننا نعتقد أن الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تنفيذ معاهدات نزع السلاح النووي ينبغي حلها عن طريق الحوار والتفاوض. ولا ينبغي بل لا يمكن حلها عن طريق الانسحاب من المعاهدة أو خرقها. ويجب على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بوصفهما القوتين اللتين تمتلكان أكبر الترسانات النووية، أن يواصلتا تخفيض تلك الترسانات تخفيضاً حاسماً بطريقة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً. ويمثل ذلك ضماناً مهماً للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والسلم والأمن الدوليين

والنظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وسيهيئ ذلك أيضاً الظروف اللازمة للنهوض بعملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وشكراً لك، سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير أوكرانيا.

**السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً، سيدي الرئيس. أود من جانبي، أن أتناول، في مداخلة هذه، المسألة المتعلقة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي هي ذات صلة مباشرة بأعمال مؤتمر نزع السلاح. والبيان ذو الصلة الصادر عن وزارة الخارجية الأوكرانية بشأن إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى صدر في 2 آب/أغسطس من هذا العام. وأعربت أوكرانيا، في هذه الوثيقة، عن خيبة أملها إزاء إنهاء المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، في أعقاب الوضع المحيط بما الناجم عن التصرفات الروسية. كما أعربت أوكرانيا عن تفهمها الكامل لتحرك الولايات المتحدة في ردها على عدم امتثال روسيا. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، كانت المعاهدة ركيزة أساسية للاستقرار الاستراتيجي والأمن العالمي. وكانت أوكرانيا ملتزمة التزاماً تاماً بأحكامها طوال فترة نفاذها. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1988 و1991، أُخرجت من الخدمة، في أوكرانيا، جميع القذائف التسيارية والانسايية الأرضية الأقصر مدى والفورية، فضلاً عن 25 مرفقاً من المرافق ذي الصلة.

وأدانت أوكرانيا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، تطوير واختبار القذائف التسيارية RS-26 Rubezh، التي يبلغ مداها 200 كيلومتر، وكذلك زيادة تحسين القدرات القتالية والعملياتية لمنظومة القذائف Iskander-M. وفي أوكرانيا، يساورنا القلق بوجه خاص إزاء قيام روسيا بتطوير ونشر منظومات قذائف متوسطة المدى ذات قدرة نووية على مدى يصل إلى عدد من العواصم الأوروبية، فضلاً عن أن روسيا أجرت، في آذار/مارس 2019، تدريبات عسكرية تشتمل على استخدام قذائف Iskander-M، في القرم المحتل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير أوكرانيا على بيانه. وأعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً، سيدي الرئيس. أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أعتقد أنه من المهم أن أرد على بعض الأمور التي ذُكرت هنا، لا سيما تلك التي أشار إليها السفير الصيني. ففي حين أن الولايات المتحدة، على حد علم الكثيرين منكم ممن قرأوا استعراضنا للوضع النووي، خفضت قواتها النووية وقلصت دور الأسلحة النووية في مبادئها الدفاعية، على مدى العقد الماضي، تحركت كل من روسيا والصين في الاتجاه المعاكس، ولم يعد في وسعنا الاستمرار في التزامنا بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بينما تواصل روسيا انتهاكها لها (وبأسلوب سافر). إضافة إلى ذلك، عندما تنظرون إلى الوضع العسكري للصين - وإذا نظرتم إلى ما كان يحدث في بحر الصين الجنوبي - وكون الصين حدثت أساساً أسلحتها النووية، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، على مدى هذه الفترة الزمنية، ترون أن هذا هو ما دفع رئيس بلدي إلى أن يدعو إلى حوار جديد بشأن الأسلحة النووية يشمل الصين. وهذا أمر نؤمن بأهميته، وسنستمر في الدفع بأننا أمام وضع جديد على الصعيد العالمي وأن هذا الوضع يتطلب توسيع نطاق المناقشة بشأن القوى النووية الاستراتيجية، ليشمل الصين، والبدء في النظر إلى فئات أخرى من الأسلحة التي لم تشملها التغطية ولكنها تشكل تهديداً ليس للولايات المتحدة فحسب بل أيضاً لأصدقائها وشركائها في جميع أنحاء العالم.

ولذلك نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تنتقل إلى هذه الحقبة الجديدة من تحديد الأسلحة. إنه واقع يتعين علينا مواجهته، وهو يتمثل في تهديدات متزايدة، وتحديث هذه القوى، وسعي أطراف أخرى أيضاً في جميع أنحاء العالم إلى الحصول على أسلحة نووية، والسعي إلى ترهيب البلدان، ولا سيما البلدان الخليفة للولايات المتحدة. مرة أخرى، نعتقد أن العامل الأهم الذي تتعين مراعاته هو وجوب الالتزام بمعاهدات مثل هذه بمجرد إبرامها. وحين يتخلف طرف (أو أكثر من طرف) عن الالتزام بها، يصعب على أي بلد تبرير استمراره في الالتزام بهذه المعاهدات المهمة. ومن المؤسف أن ترفض روسيا، بعد عقد 30 اجتماعاً أو أكثر معها، الاعتراف بأنها في حالة عدم امتثال واتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح عدم امتثالها. لم يكن لدينا خيار آخر، سيدي الرئيس، زملائي الكرام في القاعة. وآمل أن يكون بوسعنا، من أجل المضي قدماً، البدء بإجراء مناقشة ليس مع الاتحاد الروسي فحسب بل أيضاً مع الصين، حتى تتمكن من معالجة بعض هذه المسائل التي تمثل تحديات تصعب مواجهتها. هذه هي مسائل أمنية صعبة، والطريقة الوحيدة التي تُمكننا من تناولها هي الجلوس إلى الطاولة والتعامل معها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** السيد الرئيس، أعتذر عن تأخير الجميع لفترة أطول بقليل، ولكن يجب أن أرد على الاتهامات والهجمات التي لا أساس لها والتي أطلقها الآن زميلي، السفير وود، بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية والوضع الدفاعي للصين. لقد سمعنا الولايات المتحدة تطلق هنا في الآونة الأخيرة هذه الاتهامات والهجمات، وسمعناها تتلفظ بها من قبل في العديد من المنتديات. إننا نعارضها بشدة ونجد أنها غير مقبولة على الإطلاق.

أشار سفير الولايات المتحدة في مداخلة الآن إلى مسألة بحر الصين الجنوبي. لا أعرف ما علاقة مسألة بحر الصين الجنوبي بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية وأعمال المؤتمر. ولكن بما أنه أشار إلى بحر الصين الجنوبي، أود أن أطلعكم على ما قاله مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي، في البيان الذي أدلى به في بانكوك الأسبوع الماضي رداً على الاتهامات ذات الصلة التي أطلقتها الولايات المتحدة. قال الوزير إن الصين، بصفتها مدافعاً قوياً عن السلم والاستقرار الإقليميين، انتهجت دائماً نهجاً دفاعياً في إطار سياستها العسكرية الوطنية. ووفقاً للقانون الدولي، لكل دولة ذات سيادة الحق المشروع في نشر وسائل دفاع داخل أراضيها. ولكن هناك بلد كبير من خارج المنطقة ما برح يتهم الصين بعسكرة بحر الصين الجنوبي. غير أن ذلك البلد بالذات هو الذي يحتفظ بمئات القواعد العسكرية في جميع أنحاء العالم وينشر مئات الآلاف من قواته خارج أراضيه. فلماذا، وعلى أي أساس، يمكن لبلد يقوم بعسكرة العالم بأسره أن يتهم بلداناً أخرى بالعسكرة؟ وبالنتيجة، ليست الصين هي التي يتعين وصفها بأنها مصدر للعسكرة.

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الدفاعية والسياسة النووية وسياسة الفضاء الخارجي للصين وموقفها من التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين ودعوتها إلى ذلك، فقد سبق أن خاطبنا المؤتمر بشأن هذه المواضيع في مناسبات عديدة، ولا جدوى من أن أكرر ذلك هنا. لقد أكدنا في البيانات السابقة التي أدليت بها أمام المؤتمر أن وجهات نظر الصين ومواقفها ليست موجهة إطلاقاً ضد بلد بعينه، بل ضد عقلية الحرب الباردة، والأحادية، وطرائق التفكير والسياسات والممارسات التي تتجاهل الأخلاق الدولية والاستقرار الاستراتيجي والآليات الدولية القائمة. أما المجتمع الدولي فله رأيه الخاص فيما يتعلق بإنصاف هذه العقليات والسياسات والممارسات.

وبصفتنا أعضاء في المؤتمر، ينبغي لنا بالطبع أن نُبيّن بعبارات لا لبس فيها أوضاعنا ومواقفنا بشأن مثل هذه القضايا الرئيسية، من قبيل السلم والأمن الدوليين، والتوازن والاستقرار الاستراتيجيين،

وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، التي ترتبط بالمصالح الأمنية الأساسية لجميع البلدان، ولكن من الواضح أن ذلك لا يعني إثارة المواجهة في المؤتمر. إن المؤتمر ليس مكاناً للتشاحن والتشاجر؛ بل هو، شأنه شأن الآليات الدولية الأخرى في إطار الأمم المتحدة، منتدى للتفاوض والتشاور والتعاون. ويجب على جميع الأطراف، استناداً إلى سعيهم إلى إيجاد أرضية مشتركة مع احترام التباينات، وزيادة التفاهم وتعزيز التعاون، والاحترام المتبادل لشواغلها الأمنية، أن تلتزم بمعالجة الاختلافات بالتشاور والتشاور بين أطراف متساوية، وينبغي أن تتحرى السبل الكفيلة بحل المشكلات الدولية. هذا هو ما تعنيه تعددية الأطراف.

وكما كان الحال في الماضي، وتمشياً مع هذه الروح، ستحافظ الصين على موقف إيجابي وبنّاء، وستعمل مع أعضاء المؤتمر على إعادة تنشيط هذا المنتدى حتى تتمكن من العمل على نحو خلاق وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات العالمية. كما أن الصين على استعداد لمواصلة العمل بنشاط في إطار القوى النووية الخمس لتعزيز الثقة المتبادلة والتواصل والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة مع احترام الاختلافات، وللتعاون في تضامن من أجل العمل على نحو مناسب للدفاع عن الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وللإضطلاع بمسؤولياتنا على النحو الواجب. ولك الشكر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الصين. هل هناك أي وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذا الوقت؟ لا أرى أحداً يرغب في ذلك، سأعلق إذن الجلسة وأنتقل إلى إطار غير رسمي للتشاور بشأن مشروع قرار يتعلق بعناصر يمكن إدراجها في برنامج العمل.

عُقدت الجلسة الساعة 11/10 واستؤنفت الساعة 12/15.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** نحن الآن في إطار رسمي. أعطي الكلمة لسفير جمهورية كوريا.

**السيد لي يانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً، سيدي الرئيس. أود أن أقدم، في هذه الجلسة الرسمية، رداً موجزاً على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح فيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية. وأود أن أشدد على أهمية تخفيف حدة التوتر وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن حكومة بلدي ملتزمة التزاماً تاماً بهذا الهدف. وفي هذا السياق، تأمل حكومة بلدي أن يُستأنف الحوار على نحو مبكر بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تُنفذ جميع الاتفاقات المبرمة حتى الآن بين الكوريتين وكذلك بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لك، سيدي الرئيس، إنه مجرد رد بإيجاز على الملاحظات التي أبداها ممثل كوريا الجنوبية. إذا كانت كوريا الجنوبية ترغب حقاً في تحسين العلاقات بين الكوريتين وتحقيق السلام والازدهار في شبه الجزيرة الكورية، فعليها أن تعود إلى نيتها الأصلية عندما عقدنا مؤتمرات قمة العام الماضي وأن تفني بمسؤوليتها من خلال تنفيذ الاتفاقات بين الشمال والجنوب بالفعل وليس بالقول. وأود التأكيد على أن المناورات العسكرية، بطابعها العدائي، لا تتوافق مع الحوار وتحسين العلاقات الثنائية. ولن يفضي ذلك إلا إلى عكس المسار الحالي وتفاقم الوضع. وشكراً لك، سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. لا أرى في هذه اللحظة أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة، لذلك أود أن أشكركم مرة أخرى جزيل الشكر على أفكاركم وتعليقاتكم واقتراحاتكم المفيدة للغاية. وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي ناقشه وكذلك بورقة

العمل الجيدة للغاية التي وزعها وفد هولندا، أقدر حق التقدير مساهماتكم، وسأبلغكم بالطبع بما أعتزم القيام به في الأيام المقبلة. ومن خلال الاقتراحات والطروحات التي أبديتها في مناقشة اليوم، نشعر أن بإمكاننا التوصل إلى بعض النتائج الملموسة لمؤتمر نزع السلاح.

وتركز الجلسة العامة المقبلة، التي ستعقد الساعة 10/00 من صباح يوم الخميس 8 آب/أغسطس، على موضوع منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. وستتشكل فريق المناقشة في تلك المناسبة من الأعضاء التالية أسماؤهم: سفير المغرب عمر زنيبر، وسفير هولندا روبرت يان غابرييلز، وسفير فرنسا يان هوانغ، والسيد ويلفريد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وبذلك، تُرفع الجلسة.

مُفعت الجلسة الساعة 12/25.